****

الفهرس

[**I. مقدمـــــــــة**........ ..................................................................................1](#_Toc459719937)

[**II.الجهود المبذولة في اطار تعزيز الحكومة المفتوحة** ........................................3](#_Toc459719938)

[**III. مسار اعداد خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس** ........5](#_Toc459719939)

[**IV.التعــــهدات** ........................................................................................8](#_Toc459719940)

[**المحور الاول: دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية** ....................8](#_Toc459719941)

[1. انضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية " EITI " ...................8](#_Toc459719942)

[2. ارساء الاطار التنظيمي لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة ............................................8](#_Toc459719943)

[3. استكمال الاطار القانوني والتنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني ...................9](#_Toc459719944)

[4. دعم شفافية وانفتاح الادارة المحلية. .................................................................10](#_Toc459719945)

[5. دعم شفافية القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة" ....................................................11](#_Toc459719946)

[6. دعم الحوكمة والشفافية في مجال التنمية المستدامة ................................................12](#_Toc459719947)

[7. دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات المفتوحة ................................15](#_Toc459719948)

[8. تكريس الشفافية المالية والجبائية .................................................................. 16](#_Toc459719949)

[**المحور الثاني: مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية** ...........................17](#_Toc459719950)

[9. اعداد الاطار القانوني للعرائض الموجهة من المواطنين    «Pétitions» .....................17](#_Toc459719951)

[10. تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد....................... 17](#_Toc459719952)

[11. تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب........................... 18](#_Toc459719953)

[12. تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة على مستوى قطاعي........................................ 19](#_Toc459719954)

[**المحور الثالث: تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال**..............................................................................................19](#_Toc459719955)

[13. تطوير منظومات اعلامية يمكن تحميلها على الهاتف الجوال تدعم شفافية العمل الحكومي 19](#_Toc459719956)

[14. تعزيز قنوات النفاذ إلى الوثائق الارشيفية......................................................... 20](#_Toc459719957)

[15. تطوير آليات الكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على جميع المناظرات........21](#_Toc459719958)

1. **مقدمـــــــــة**

تجسيما للمبادئ التي جاء بها الدستور الجديد للجمهورية التونسية في مجال ارساء مقاربات جديدة لحوكمة التصرّف في مختلف الموارد المالية والثروات الوطنية واعتماد مقاربات جديدة لضبط السياسات والبرامج العمومية بصورة تشاركية وشفّافة، أعلنت الحكومة التونسية منذ شهر مارس 2016 عن انطلاق مسار جديد لوضع خطة عمل ثانية لشراكة الحكومة المفتوحة تحت عنوان "معا من أجل خطة عمل شاملة وأكثر فاعلية لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس".

وتمثل هذه الخطة محطّة جديدة لإرساء مبادرات واصلاحات تتعهد بإنجازها الحكومة التونسية بالتعاون مع مختلف مكونات المجتمع المدني خلال سنتي 2016-2018 لمزيد تكريس ودعم ما تمّ تحقيقه باعتماد خطة العمل الاولى والاستفادة من هذه التجربة لضمان شمولية مسار شراكة الحكومة المفتوحة بتونس خاصة على مستوى تمثيل الجهات وتعزيز ملاءمة التعهدات لمبادئ الحكومة المفتوحة والحرص على تنفيذها وتشريك جميع الأطراف المتدخلة.

وعلى هذا الأساس، فإنّه تمّ الاعتماد خلال اعداد الخطة الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة على نتائج تقرير التقييم المستقل نصف المرحلي لتنفيذ خطة العمل الاولى كما تمّ الحرص على مزيد توسيع وتنويع آليات المشاركة في صياغة خطة العمل من خلال فتح المجال لمشاركة مختلف الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية خلال اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة ببرنامج شراكة الحكومة المفتوحة وتنظيم عددا من الأيام الاعلامية بالجهات داخل الجمهورية.

ومن مميّزات هذه الخطة اشتمالها على تعهدات تغطي تقريبا جلّ المجالات من ذلك الجوانب المتعلّقة بـ:

* انفتاح الادارة وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة،
* حوكمة التصرف في الثروات الطبيعية،
* الشفافية المالية والجبائية،
* تكريس التنمية المستدامة،
* تعزيز انفتاح وشفافية عددا من القطاعات على غرار الثقافة، النقل، والبيئة،
* تنظيم ومأسسة قنوات جديدة لتشريك المواطن على غرار آلية العرائض الجماعية،
* تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة وخلق آليات لحثه على المساهمة بدوره في تصور السياسات العمومية.

وقد تمّ تبويب مختلف هذه المجالات ضمن ثلاثة محاور أساسية وهي:

* دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية،
* مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية وغرس ثقافة الحكومة المفتوحة،
* تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
1. **الجهود المبذولة في اطار تعزيز الحكومة المفتوحة**

في اطار تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة تم تحقيق العديد من الانجازات و المتمثلة في:

* **تكريس حق النفاذ الى المعلومة**:
* اقرار مبدأ دستورية الحق في النفاذ الى المعلومة حيث نص الفصل 32 من دستور 27 جانفي 2014 على أنه «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة»،
* اصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة و الذي يعتبر نقلة نوعية في اتجاه مزيد تكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد نظرا للإجراءات العملية التي تضمنها لتيسير الحصول على المعلومة من قبل المتعامل مع الإدارة من ذلك احداث هيئة مستقلة للبتّ في الشكاوى الواردة عليها في صورة رفض الادارة اتاحة المعلومة واكساء قراراتها صبغة ملزمة للإدارة.

* **تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالقطاع العمومي**
* تطوير [المرجعية الوطنية لحوكمة المؤسسات](http://www.innorpi.tn/Fra/referentiel-national-de-la-gouvernance-en-tunisie_11_302) والتي تهدف أساسا إلى توفير الخطوط التوجيهية والمتطلبات من أجل حوكمة مواطنة ومسؤولة داخل المنشآت العمومية والخاصة، إلى جانب توفير إطار مدعّم وتدريجي لانخراط كل المؤسسات العمومية والخاصة فيما يتعلق بالحوكمة والأخلاقيات والوقاية من الفساد والمسؤولية المجتمعية،
* العمل على تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد،
* اعداد مشروع قانون حماية المبلغين عن حالات الفساد في القطاع العام والمصادقة عليه من طرف مجلس وزاري واحالته على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة بتاريخ 16 جوان 2016.
* **احكام التصرّف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة**
* تطوير [بوابة البيانات المفتوحة لقطاع المحروقات والمناجم](http://data.industrie.gov.tn/) حسب المواصفات العالمية. وتهدف هذه البوابة الى تعزيز الشفافية في افي هذا القطاع من خلال نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال.
* نشر الاتفاقيات المتعلقة بالاستكشاف و البحث و الاستغلال في مجال المحروقات بتونس كذلك نشر عقود المشاركة وعقود مقاسمة الانتاج المبرمة بين المستثمر والدولة التونسية.
* تطوير بوابة الميزانية المفتوحة التي تمكن من تسهيل نفاذ المواطنين إلى المعلومة المتعلقة بالميزانية وتكريس الشفافية المالية من خلال نشر معطيات ومؤشرات مالية تخص موارد ونفقات الدولة وحسابات الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية وذلك منذ سنة 2008. التي يمكن الاطلاع عليها عبر العنوان الالكتروني [www.mizaniatouna.gov.tn](http://www.mizaniatouna.gov.tn)
1. **مسار اعداد خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس**

تم اعداد خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة طبقا للتوجهات العامة والمبادئ المتضمنة [بدليل اعداد خطة العمل](http://www.opengovpartnership.org/how-it-works/develop-a-national-action-plan) لشراكة الحكومة المفتوحة والتي تم نشرها على موقع واب المبادرة، والتي يجب ان تلتزم بها جميع الدول المنضوية في إطارها. كما تم الاخذ بعين الاعتبار في جميع مراحل اعداد هذه الخطة التوصيات والمقترحات التي تضمنها تقرير التقييم المستقل النصف مرحلي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الاولى. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في المجال حسب تصنيف مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

وفي اطار المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها خلال فترة اعداد هذه الخطة تم تنظيم استشارة وطنية موسعة باعتماد اليات متعددة قصد ضمان مشاركة جميع الاطراف المتدخلة في هذه الاستشارة:

* تنظيم يوم دراسي بتاريخ 23 مارس 2016، قام خلاله السيد وزير الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد بالإعلان عن انطلاق الاستشارة الموسعة عبر موقع واب الاستشارات العمومية [www.consultations-publiques.tn](http://www.consultations-publiques.tn) وتجديد التزام الحكومة بمسار شراكة الحكومة المفتوحة،
* بالنسبة للهياكل العمومية تم تنظيم اجتماعات صلب مختلف الوزارات وذلك بحضور ممثلين عن المجتمع المدني و المؤسسات تحت الاشراف قصد مزيد التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وأهمية الانخراط في هذا المسار،
* تشريك الجهات من خلال تنظيم ايام اعلامية على المستوى الجهوي بالشراكة مع المجتمع المدني حيث تم التعريف بمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وتحسيس الحضور بأهمية الانخراط في هذا المسار. وقد تم تجميع عدة مقترحات تعبر عن تطلعات المواطنين و مختلف مكونات المجتمع المدني على المستوى الجهوي.

كما تم اعداد مخطط اتصالي خلال فترة الاستشارة لضمان مشاركة أوسع والتعريف بمفاهيم الحكومة المفتوحة وشراكة الحكومة المفتوحة واتاحة الامكانية للإحاطة بمختلف المشاريع والقرارات المبرمجة والمتخذة في هذا المجال والمشاركة فيها بصفة فعّالة، وذلك باستعمال القنوات الاتصالية المتاحة على غرار الملتقيات والندوات، الصحافة المكتوبة، اللقاءات الصحفية وصفحات المواقع الاجتماعية.

ومكنت هذه الاستشارة من تجميع 1104 مقترح وردت عبر آليات الاستشارة المعتمدة، وقد تم تكوين فريق عمل متكون من ممثلين عن المجتمع المدني و ممثلين عن الادارة العمومية لدراسة وفرز هذه المقترحات حسب المعايير التالية:

* الوضوح (Specific): يمكن التعرف على الاشكال الذي يمكن حله، يتضمن اجراءات او اعمال واضحة للقيام بها، يصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذه،
* قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،
* الجهة المسؤولة (Answrable) : يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة
* ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ احدى المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة،
* تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): يمكن تنفيذه في سنتين: تعهد ينفذ في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،
* التأثير المحتمل: تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.

اثر الفرز الاولي للمقترحات قام فريق العمل بصياغة مقترح التعهدات التي يمكن ادراجها في اطار خطة العمل وتقديمها الى اللجنة قصد مناقشتها و مزيد توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بها والمصادقة عليها.

واثر سلسلة من الاجتماعات للجنة القيادة المشتركة المكلفة ببرنامج شراكة الحكومة ولجنة الفرز المشترك، تمّ الاتفاق على مقترح صيغة اولية لخطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة تحتوي على عدد هام من التعهدات على ان يتمّ ضبط الاولويات في ادراج هذه التعهدات ضمن النسخة النهائية اثر عرضها على الاستشارة الوطنية الموسعة في مرحلتها الثانية.

واثر نتائج المرحلة الثانية من الاستشارة، تمت المصادقة من قبل لجنة القيادة المشتركة على 15 تعهدا تشمل عديد المجالات كما جاء في مقدمة هذه الخطة.

1. **التعــــهدات**

## المحور الاول: دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية

1. **انضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية " EITI "**
* **الأهـداف**

يهدف هذا التعهد إلى دعم الشفافية والمساءلة في مجال التصرّف في الثروات الطبيعية قصد مزيد حوكمة قطاعي الطاقة والمناجم وبناء الثقة بين الحكومة والشركات والمجتمع المدني بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار وجعل تونس نموذجا للشفافية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

سيتمّ خلال هذه الخطة الاعداد واستيفاء شروط الانضمام لهذه المبادرة وذلك بـ:

* تعيين مسؤول رفيع المستوى لقيادة عملية تنفيذ المبادرة،
* تكوين مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ المبادرة،
* وضع خطة عمل لتنفيذ المبادرة،
* نشر تقرير حول الصناعات الاستخراجية طبقا لمعايير المبادرة وبالاعتماد على مبادئ البيانات المفتوحة،
* تقديم مطلب ترشح للانضمام للمبادرة.
* **آجال الانجاز:** قبل موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الطاقة والمناجم
1. **ارساء الاطار التنظيمي لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة**
* **الأهـداف**

يهدف هذا التعهد إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفقا للمقتضيات الواردة بالقانون الجديد (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة) من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات القانونية والتدابير الادارية لتنظيم مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المجال.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

تتمثل الاجراءات والتدابير التنظيمية خاصة في:

* اصدار الأمر المتعلق بشروط احداث هيكل داخلي يعنى بالأنشطة المتعلقة بالنفاذ،
* اصدار قرار فتح باب الترشّحات لعضوية الهيئة من طرف رئيس اللجنة المختصّة بمجلس نواب الشعب. ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية،
* اصدار أمر حكومي حول تعيين أعضاء الهيئة المنتخبون من قبل الجلسة العامة بمجلس نواب الشعب بعد احالة قائمة في الغرض من طرف رئيسه على رئيس الحكومة،
* احداث لجنة لتحديد المعاليم المستوجبة في الصور المتعلقة بالحصول على معطيات عمومية بمقابل ليتمّ على اذلك اصدار قرار في الخصوص من طرف وزير المالية،
* اصدار المناشير التفسيرية لمقتضيات القانون الأساسي،
* ضبط خطة العمل لتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي.
* استكمال تنظيم الأرشيف في أجل سنة على أقصى تقدير من تاريخ نشر القانون،
* تركيز واستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ نشر
 القانون.

وذلك إلى جانب تنفيذ برنامج تكوين موجه للأعوان العموميين في مجال النفاذ إلى المعلومة.

* **آجال الانجاز:** قبل موفى شهر مارس2017
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمه (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الادارية ( ومجلس نواب الشعب والأرشيف الوطني.
1. **استكمال الاطار التنظيمي للبيانات المفتوحة على المستوى الوطني**
* **الأهـداف**

الهدف من هذا التعهد هو جعل البيانات العمومية مفتوحة في شكل يسهل اعادة استعماله وتناغمه مع مختلف النظم المعلوماتية قصد المساهمة في دعم مبادئ الحوكمة وتفعيل مشاركة المواطن وتعزيز التنمية المندمجة والتجديد.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

يتجسّم هذا التعهد في القيام بالأعمال التالية:

* تنظيم اعادة استعمال البيانات العمومية من خلال ضبط رخصة لفتح البيانات واعادة استعمالها " [licence](https://fr.wiktionary.org/wiki/licence#Fran.C3.A7ais)"،
* وضع شبكة من المسؤولين عن البيانات المفتوحة بمختلف الهياكل العمومية،
* وضع ميثاق وطني للبيانات المفتوحة باعتماد الميثاق الدولي للبيانات المفتوحة "**International Open Data Charter "** لتكريس جملة من المبادئ من أهمها فتح البيانات **“by default»**،
* القيام بجرد من قبل عدد من القطاعات للبيانات التي يمكن فتحها مع تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من خلال نشرها واعادة استعمالها. مع ضبط روزنامة سنوية تضبط نسبة البيانات التي سيتمّ العمل على فتحها بصفة تدريجية.
* **آجال الانجاز:** قبل موفى شهر مارس2017
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (وحدة الادارة الالكترونية بالتنسيق مع مختلف الهياكل العمومية).
1. **دعم شفافية وانفتاح الادارة المحلية:**
* **الأهـداف**

في إطار التوجه الوطني الجديد والذي تمّ تكريسه ضمن دستور الجمهورية التونسية الجديد والرامي إلى دعم اللامركزية وتكريس الشفافية والحوكمة المحلية، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى وضع آليات عملية تجسّم هذا التوجه على أرض الواقع وذلك من خلال تطوير آليات تكرّس ثقافة الحكومة المفتوحة وتضمن حق النفاذ إلى المعطيات العمومية المتصلة بالعمل البلدي ومتابعة ما تقوم به البلديات من اعمال ما من شأنه أن يكرّس مبدأ المسائلة والمشاركة في تصوّر وتنفيذ البرامج والمشاريع على هذا المستوى.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

سيتمّ العمل على ارساء هذا التوجه بصورة تدريجية حيث سيتمّ في مرحلة أولى والتي سيتمّ انجازها خلال فترة تنفيذ هذه الخطة القيام بالأعمال التالية:

* وضع دليل عملي يوضح مبادئ الحكومة المفتوحة ومختلف تطبيقاتها على المستوى المحلّي قصد تيسير بعث مشاريع ومبادرات في المجالات المتصلة بالحكومة المفتوحة وخاصة في ما يتعلق بفتح البيانات والمشاركة الالكترونية وتطوير خدمات عمومية جديدة ذات جودة باستعمال تنولوجيات المعلومات والاتصال.
* تطوير منصة الكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي: ولوضع هذه المنصة سيتمّ القيام بالاشغال التالية:
* اختيار بلدية أو أكثر لإرساء منظومة البيانات المفتوحة على المستوى البلدي وفقا لمعايير يتمّ ضبطها في الغرض على غرار معيار جاهزية البلديات في المجال.
* تطوير المنظومة الالكترونية للبيانات المفتوحة،
* التعريف بالمنظومة وحث العموم وخاصة المتساكنين بالمنطقة البلدية المعنية على النفاذ اليها.
* **آجال الانجاز:** قبل موفى جويلية2018
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الشؤون المحلية والبيئة.
1. **دعم شفافية القطاع الثقافي: "الثقافة المفتوحة"**
* **الأهـداف**

الهدف الأساسي من هذا التعهد هو تعزيز شفافية قطاع الثقافة والتعريف بالمخزون الوطني في المجال من خلال اتاحة النفاذ إلى جميع الوثائق المعطيات والوثائق المنتجة في هذا المجال والتي يمكن اعادة استعمالها لخلق قيمة مضافة جديدة وذلك إلى جانب التأثيرات الاقتصادية الهامة لهذا التعهد من خلال الترويج لصورة بلادنا والتعريف بالهوية والثقافة التونسية ما من شأنه أن يجلب المستثمرين والسياح الأجانب.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

سيتمّ العمل على دعم انفتاح قطاع الثقافة وتكريس شفافية أنشطته من خلال تنفيذ المشاريع التالية:

* **"فتح البيانات الثقافية العمومية**: تطوير آليات فتح البيانات الثقافية العمومية ونشرها للعموم في أشكال مفتوحة تضمن إعادة استعمالها عبر تطوير موقع واب يعتمد قاعدة بيانات متطورة. وسيتضمن هذا الموقع مجموعة من البيانات التي تهم كافة المجالات الثقافية (الموسيقى، الرقص، الكتاب، الفنون الركحية، الفنون السمعية البصرية، التراث، الفنون التشكيلية، نشاط مؤسسات العمل الثقافي،...) ودعمها بنتائج إحصائية وتدخلات الوزارة والميزانية والتمويل العمومي.
* **آجال الانجاز:** 2016-2017
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الثقافة (إدارة التنظيم والاساليب والإعلامية).
* **نشر المعطيات الخاصة بالتظاهرات والمهرجانات الثقافية باعتماد أفضل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال (نظام الأجندة الثقافية)** : نظام الأجندة الثقافية سيوفر للمستخدم محتوى رقمي لتظاهرات والمهرجانات الثقافية على الصعيد المركزي والجهوي وسيكون سهل التناول من خلال معطيات مبسطة مصحوبة بصور، معلّقات ، برنامج التظاهرة ... مع تصفح هذا النظام باستعمال مختلف المحامل الرقمية مع تمكين المستعمل من تقييمها وإبداء رأيه فيها.
* **آجال الانجاز:** 2016-2017
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الثقافة (إدارة التنظيم والاساليب والإعلامية)
* **فتح التسجيلات الصوتية والأرشيف الورقي الخاص بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية:** فتح التسجيلات الصوتية بالأرشيف الورقي لمركز الموسيقى العربية والمتوسطية ونشرها من خلال تطوير موقعي واب في المجال مما يمكن من فسح المجال أمام الصحفيين المختصّين، والباحثين لاستغلال قاعدتي بيانات رقمية تعتمد المعايير الدولية وكذلك الوثائق الورقية والسمعية البصريّة في إصداراتهم وهو في حدّ ذاته تثمين للرصيدين.
* **آجال الانجاز:** 2016- 2018
* **الهيكل المسؤول:** مركز الموسيقى العربية والمتوسطية – النجمة الزهراء
1. **دعم الحوكمة والشفافية في مجال التنمية المستدامة**
* **الأهداف:**

تعتبر التنمية المستدامة من أهم المقاربات التي يتمّ الرجوع اليها في إطار ارساء منوال الحوكمة وتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة وخاصة منها الشفافية والمشاركة المدنية وضمان التنمية المندمجة والتي تراعي خصوصيات مختلف الجهات وحقوق الاجيال القادمة. وفي هذا الإطار سيتمّ العمل على إنجاز عدد من المشاريع التي من المنتظر أن تدعم هذه المقاربة.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**
* **تركيز هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة "ODD16" :**
* **الهدف الخاص بهذا الجزء من التعهد:**

يهدف هذا المشروع إلى إرساء آليات ومبادئ الحوكمة ضمن مناهج والمخططات التنموية لتونس باعتماد على مؤشرات موضوعية تمت صياغتها للغرض وذلك من خلال تركيز الأسس الثلاثة للسياسات التأليفية "Policy Brief" التي تمت صياغتها في إطار تنفيذ هدف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة ODD16 بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والمؤسسات المتدخلة في المشروع.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

في إطار استكمال المرحلة الثانية من مشروع إعداد وصياغة هدف للتنمية المستدامة في مجال الحوكمة (الهدف 16) سيتم:

* استكمال صياغة السياسات التأليفية للغايات التسعة المكونة للهدف 16 والموافقة عليها من طرف الأطراف المتدخلة،
* إعداد الدراسة المرجعية الخاصة بتونس في مجال الحوكمة (étude de réference) بناء على السياسات التأليفية،
* انتاج المؤشرات التي تم ضبطها من طرف مختلف الأطراف المتدخلة في المشروع ومراجعتها من طرف الخبراء، من قبل المؤسسات المعنية بتنفيذ الهدف،
* تنفيذ الغايات التسعة (09) المكونة للهدف ومتابعتها من طرف الهياكل المعنية بتنفيذ المشروع بالاعتماد على السياسات التأليفية التي تم اعدادها في الغرض،
* ادراج السياسات التأليفية ضمن عملية التخطيط واعداد المخططات التنمية،
* تقييم مدى جدوى ونجاعة هذه السياسات التأليفية على مردودية المؤسسات ومخططاتها التنموية.
* **آجال الانجاز:** موفى جويلية 2018
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (مصالح الحوكمة).

* **تطوير ونشر منصة للبيانات المفتوحة ذات العلاقة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة:**
* **الهدف الخاص بهذا الجزء من التعهد:**

يهدف هذا التعهد إلى فتح جميع البيانات التي يتم إنتاجها أو تجميعها و معالجتها من قبل الوزارة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر قصد دعم شفافية مختلف البيانات المتعلقة بالوضع البيئي و إتاحة الفرص للمواطنين و القطاع الخاص لإعادة استعمال هذه البيانات لتشجيع التجديد و تطوير الخدمات في هذا المجال. ومن المنتظر أن تحوي هذه المنصة مجموعة من البيانات المفتوحة ذات العلاقة بأنشطة الوزارة مثل التغيرات المناخية، التلوث الهوائي، النفايات، التطهير، الشريط الساحلي، المخزون الطبيعي ( الكائنات الغازية، الكائنات المهددة)، مؤشرات التنمية المستدامة، إلخ.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

في إطار تطوير منصة البيانات المفتوحة الخاصة بالمجال البيئي والتنمية المستدامة سيتمّ أساسا العمل على :

- جرد و تجميع البيانات العمومية التي سيتّم نشرها عبر هذه المنصة،

- تطوير المنظومة و وضعها على الخط.

* **آجال الانجاز:** موفى مارس 2017
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الشؤون المحلية والبيئة (إدارة التنظيم و الاساليب و الاعلامية).
* **تطوير ونشر نظام جغرفة رقمية خاص بالبيئة والتنمية المستدامة:**
* **الهدف الخاص بهذا الجزء من التعهد:**

يهدف هذا التعهد إلى تطوير منظومة معلوماتية جغرافية مندمجة، موحدة و مركزية في المجال البيئي والتنمية المستدامة. وتمكن هذه المنظومة من تجميع، تخزين، معالجة وتحليل و التصرف في البيانات الجغرافية المتعلقة بالمجال البيئي و التنمية المستدامة و فتحها للعموم. ومن المنتظر أن يحتوي هذا النظام مجموعة من البيانات الجغرافية التي تمكن من التحليل الرجعي لتطور الاحداث و التنبؤ بالمخاطر والوقاية منها وكذلك توجيه اتخاذ القرار ورسم السياسات البيئية، ومن ضمن البيانات التي يمكن أن تدرج بالنظام نذكر: متابعة جودة المياه، متابعة جودة الهواء، التصرف في الشريط الساحلي ومتابعة البيئة البحرية، النفايات، التلوث الصناعي، التطهير، المتابعة الغابية والرعوية، استغلال الاراضي، المحافظة على التنوع البيولوجي، جودة الحياة، التغيرات المناخية والتحذير المسبق، إلخ

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

في إطار تطوير نظام الجغرفة الرقمية الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة سيتمّ القيام بالأعمال التالية:

- تحديد منتجي البيانات الجغرافية ذات العلاقة بالمجال البيئي و بالتنمية المستدامة

- تحديد البيانات الجغرافية التي سيتم إدراجها بالنظام المزمع إنجازه

- إعداد الضوابط المرجعية.

- تطوير المنظومة و نشرها.

* **آجال الانجاز:** موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الشؤون المحلية والبيئة (إدارة التنظيم والاساليب والاعلامية).
1. **دعم شفافية قطاع النقل من خلال تطوير بوابة للبيانات المفتوحة**
* **الأهداف:**

تهدف هذه البوابة إلى إتاحة النفاذ للعموم لجلّ المعطيات العمومية التي تهمّ قطاع النقل (البري، البحري، الجوي). وسيتمّ نشر هذه المعطيات في شكل مفتوح قصد تثمينها وتسهيل إعادة استعمالها لتطوير منظومات وخدمات جديدة ذات قيمة مضافة خاصة في مجال إعلام المسافرين (عبر الواب والهواتف الذكية ...).

وتتعلق المعطيات التي تتيحها هذه البوابة (أو المنصّة) خاصة بمنشآت النقل (محطات النقل البري والمطارات والموانئ ...) وإحداثياتها والخطوط وأوقات السفرات (الأوقات المبرمجة والحينية للانطلاق والوصول عبر الربط بمنظومات تحديد الموقع) والتعريفات وغيرها وذلك حسب المواصفات الفنية المعتمدة دوليا في هذا المجال فضلا عن إدماج خدمات الجغرفة الرقمية...

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

يتطلب تطوير بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل القيام بالأعمال التالية:

* اعداد دراسة حول المشروع وتحديد الأولويات التنظيمية والاجرائية واعداد الشباك الخلفي للمنظومة،
* تصميم المنظومة وتحديد خصائصها الوظيفية والفنيّة،
* تطوير المنظومة ووضعها على الخط
* **آجال الانجاز:** موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة النقل (الإدارة العامة للتنمية الإدارية ونظم المعلومات والنقل الذكي بالتعاون مع الهياكل المعنية بالوزارة والمؤسسات والمنشآت التابعة لقطاع النقل).
1. **تكريس الشفافية المالية والجبائية من خلال اعداد ونشر تقريرين حول الامتثال الجبائي والنفقات الجبائية**
* **الأهداف:**

يرمي هذا التعهد إلى تكريس مبدأ العدالة والانصاف في المعاملة بين الادارة الجبائية والمطالب بالأداء وحثّ هذا الأخير على احترام واجباته الجبائية. كما يهدف إلى تنمية موارد ميزانية الدولة من خلال الاستغلال الأفضل للطاقة الضريبية خصوصا عن طريق تخفيض النفقات الجبائية وهو ما من شأنه أن يكرس احدى مبادئ الحوكمة وهي نجاعة التصرف في الموارد المالية للدولة.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

يتجسم التعهد في نشر وإعداد تقريرين:

* تقرير سنوي حول الامتثال الجبائي،
* تقرير سنوي حول النفقات الجبائية يرافق مشروع قانون المالية المقدم الى مجلس نواب الشعب.
* **آجال الانجاز:** موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة المالية.

## المحور الثاني: مقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية

1. **اعداد الاطار القانوني للعرائض الجماعية الموجهة من المواطنين    «Pétitions»**
* **الأهداف:**

ارساء آلية جديدة تتمثل في العرائض الجماعية لمزيد تفعيل مشاركة المواطن في مسار اتخاذ القرارات العمومية وتنظيمها قانونيا وستمثل العرائض وسيلة لا فقط للتظلم الى السلطات العمومية وانما هي بالأساس آلية اقتراح من شأنها تفعيل مشاركة المواطنين في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

اعداد نص قانوني ينظم آلية العرائض الجماعية المقدمة من المواطنين والتي يتمّ توجيهها إلى السلطات المعنية والاتصال بها مباشرة لتقديم شكوى حول اشكال ما طالبين التدخل في الامر.

* **آجال الانجاز:** موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الادارية).
1. **تطوير منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوي وللإبلاغ عن حالات الفساد**
* **الأهداف:**

يهدف هذا التعهد إلى توفير وسيلة تمكن المواطن ومختلف المتعاملين مع الادارة من تقديم شكاوى والابلاغ عن حالات فساد باعتماد قنوات متعددة للتواصل معهم (موقع واب، موزع صوتي، شباك موحّد، إرساليات قصيرة عبر الهاتف الجوال، ...).

كما تتيح هذه الآلية امكانية متابعة مآل العرائض أو الابلاغات بكل شفافية. وسيتم عبر هذه المنظومة نشر معطيات احصائية دقيقة ومصنفة حول الملفات المقدمة إلى الهياكل المعنية.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**
* تطوير البوابة واعتمادها في مرحلة أولى وبصفة تجريبية بعشرة مواقع نموذجية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن و8 مكاتب علاقات مع المواطن أخرى ببعض الوزارات والجماعات المحلية والمنشآت العمومية على أن يتم التعميم على بقية الهياكل المعنية بصفة تدريجية.
* **آجال الانجاز:** موفى 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن بالتعاون مع وحدة الإدارة الالكترونية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد).
1. **تطوير قنوات لتعزيز الحوار والتفاعل مع مطالب ومشاغل الشباب وتمكينهم من متابعة مدى تجسيمها في السياسات العمومية.**
* **الأهداف:**

تفعيل دور الشباب بمختلف جهات الجمهورية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية وايجاد آليات عملية تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم ومشاغلهم وايصال صوتهم إلى كبار المسؤولين وصانعي القرار. وهو ما من شأنه أن يساهم في ايجاد حلول لعديد الاشكاليات المطروحة على غرارا اشكالية التشغيل وتحديد الأولويات في ما يتعلّق بالمبادرات التي يجب تنفيذها في المجال. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى التقليص من المشاحنات والاحتجاجات الاجتماعية وتحسين العلاقة بين الادارة والمواطنين خاصة من الشبان.

* **الاعمال التي سيتمّ القيام بها:**
* وضع منصة الكترونية تمكن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وتقديم مقترحاتهم مع اتاحة الامكانية لمتابعة ردود فعل المصالح العمومية المعنية وكيفية تجاوبهم معهم.
* إنشاء مجالس محليّة حول الشباب تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية على أن يكون هناك حضور مميز للفئة العمرية من الشباب. تهدف هذه المجالس إلى فسح المجال للشباب بمختلف جهات الجمهورية للتعبير عن آرائه في مختلف المجالات التي تهمّ الشأن العام وتحديد التحديات والحلول الممكنة لمعالجتها بالتعاون مع المسؤولين المعنيين. وسيتمّ تنظيم تركيبة ونشاط وكيفية تسيير هذه المجالس من قبل الهيكل الذي سيتمّ تكليفه بإحداث هذه المجالس وبالتنسيق مع المجتمع المدني. وسيتمّ تنظيم منتدى حوار على المستوى الوطني مرتين في سنة على الأقل لتقديم نتائج عمل هذه المجالس ورفعها لأصحاب القرار لمتابعة تنفيذها.
* **آجال الانجاز:** جويلية 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة .
1. **تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة على مستوى قطاعي:**
* **الأهداف:**

بعد أن تم تطوير المرجعية الوطنية للحوكمة RNG خلال فترة تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة والتي تهدف إلى تركيز مبادئ وآليات الحوكمة بالقطاعين العام والخاص طبقا لتوجه علمي وتدريجي مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات كل الأطراف المتدخلة صلب الهيكل الإداري أو المؤسسة المؤهلة للإحراز على هذه المرجعية، سيتم العمل خلال هذه المرحلة على تركيز هذه المرجعية بجملة من المؤسسات العمومية والخاصة من خلال تشجيعهم ومرافقتهم لاستجاية للاشتراطات الفية للمرجعية.

كما سيتمّ تكوين مكونين(10) ومدققين (10) ومصاحبين (10) في مجال المصاحبة الفنية طبقا للمرجعية الوطنية للحوكمة.

* **الأعمال التي سيتم انجازها:**
* تكوين مكونين(10) ومدققين (10) ومصاحبين (10) في مجال المصاحبة الفنية طبقا للمرجعية الوطنية للحوكمة
* تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بـ5 منشآت عمومية وبمنشأة خاصة،
* **آجال الإنجاز:** جويلية 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (مصالح الحوكمة بالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة).

## المحور الثالث: تحسين جودة الخدمات العمومية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال

1. **تطوير منظومات اعلامية يمكن تحميلها على الهاتف الجوال تدعم شفافية العمل الحكومي والمقاربة التشاركية**
* **الأهداف:**

تطوير عددا من تطبيقات الهاتف الجوال التي تخوّل لمختلف المتعاملين مع الإدارة النفاذ إلى المعلومة وعدد من الخدمات الادارية والتي من شأنها تكريس مبدأ الشفافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة من قبل المواطن.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

أهمّ مكوّنات هذا المشروع تتجسّم في:

* ضبط قائمة في الخدمات على أن تكون مختلفة وتغطي عديد المجالات وخاصة الخدمات الاكثر طلبا من المواطن،
* تطوير الخدمات باستعمال تكنولوجيا الهاتف الجوّال،
* التعريف بالخدمات والحثّ على استعمالها.
* **آجال الانجاز:** جويلية 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة (وحدة الادارة الالكترونية بالتنسيق مع الهياكل العمومية المعنية).
1. **تعزيز قنوات النفاذ إلى الوثائق الارشيفية:**
* **الأهداف:**

تحفظ مؤسسة الأرشيف الوطني حجما هاما من أرصدة الوثائق التاريخية منذ الفترة الحسينية وخلال فترة الحماية وفترة الاستقلال إلى غاية اليوم. وتتميز هذه الأرصدة بأصالتها وتفردها وبتنوع محتواها وتواريخها ولغاتها (العربية، الفرنسيّة، الانقليزية، التركية، الايطالية، العبرية).

وباعتبار ما تتيحه تكنولوجيات المعلومات من إمكانيات، وانخراطا في تطوير الخدمات المسداة للعموم وتمكينهم من حقهم في المعرفة، يهدف هذا التعهد إلى تسهيل النفاذ إلى الوثائق التي تمّت رقمنتها من خلال موقع واب يتمّ تطويره للغرض وذلك قصد مزيد تطوير البحث والاطلاع عن بعد.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

لتجسيم هذا التعهد، سيتمّ القيّام بالأعمال التالية:

* تطوير بوابة ارشيفية تمكن من الاطلاع على الوثائق التي تمت رقمنتها لتطوير البحث وتيسير الحصول على المعلومة دون عناء التنقل إلى المؤسسة الوطنية للأرشيف الوطني،
* تنظيم برامج تكوين في مجال التصرّف في الوثائق العمومية لجميع المتعاملين مع الوثائق وتعريفهم بكيفية تنظيم الوثائق وتصنيفها وترميزها وتجنب الاجتهادات الفردية في انجاز ذلك ليتسنى مواصلة الانشطة دون التأثر بتحركات الأعوان مع ضمان حماية الوثائق والمعلومات وتأمين حفظها.
* **آجال الانجاز:** جويلية 2018.
* **الهيكل المسؤول:** مؤسسة الأرشيف الوطني.
1. **تطوير آليات الكترونية قصد تمكين طالبي الشغل من الاطلاع على جميع المناظرات خاصة منها التي تنظم بالمؤسسات داخل الجهات وتحديد معايير الاختيار.**
* **الأهداف:**

نطرا للإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات الاتصال لتقريب المعلومة واتاحة النفاذ اليها من قبل الجميع بغض النظر عن الحدود الجغرافية والزمانية، فإن هذا التعهد يهدف إلى تيسير وصول المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية لجميع التونسيين باعتبار أنّه في الوقت الراهن يشتكي بعض الشبان المتواجدين بالمناطق الداخلية بالبلاد بصعوبة حصولهم على المعلومات في هذا المجال وهو ما من شأنه أن يقلص حظوظهم في المشاركة بالمناظرات.

كما يرمي هذا التعهد إلى تكريس الشفافية والحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية، باعتبار أن عدم نشر المعلومة وتيسير النفاذ إليها من قبل الجميع يمكن أن يعطي الفرصة لاستغلال ذلك للحصول على رشوة أو تمكين أشخاص معينين من اجتياز المناظرة دون أشخاص آخرين.

* **الأعمال التي سيتمّ القيام بها:**

تطوير آليات الكترونية لنشر المعلومة حول المناظرات التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة منها الانتدابات الاستثنائية عن طريق التعاقد.

* **آجال الانجاز:** جويلية 2018.
* **الهيكل المسؤول:** وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة.